

الفصل السادس

البدائل في التعليم

في صيف سنة ١٩٦٨ قرر د. إيفان إيليتش Ellich ، والمؤلف صياغة حوار أثناء حلقة دراسية حول التعليم وهو الحوار الذي كان جارياً منذ عشر سنوات على وجه غير متصل . وتظهر أسباب هذا القرار ونتائجه بعد شهرين من العمل المنتظم ، في الفقرات التالية : ومع أن خبرتنا الشخصية بالمدارس مقصورة على أوروبا الغربية وشمال وجنوب أمريكا وأجزاء من إفريقيا فإننا ، نعتقد أن التحليل فعالية جدرة بالاهتمام . وتشير المصادر القانونية بأن مدارس الدول الشيوعية واليابان وإسرائيل وبقية آسيا لا تشكل استثناءات بارزة .

ويحتاج النظام المدرسي اليوم إلى إصلاح جذري أو استبداله للأسباب الآتية :

١ - أن ثلثي سكان العالم لا يمكن تزويدهم بالتعليم وفقاً لوحدة التكلفة الحالية .

٢ - فشل النظام المدرسي في محاولة تعليم التلاميذ من الطبقة الدنيا ، وهم يتسربون من التعليم قبل أن تمجى أميتهم .

٣ - فشل النظام المدرسي جزئياً أيضاً في تعليم التلاميذ الذين يعتبرون ناجحين إسمياً ، وهم طوال حياتهم يحبطون طاقاتهم ورغبتهم في التعليم بدلاً من تغذيتها .

ولا يبدو أن وفرة المشروعات التعليمية والمحاولات التي تبذل لا تبشر إلا بقليل من إحداث تأثير واضح على المشكلات التي أوجزناها آنفاً ،

أما في الحالة العادية ، فإن المشروعات تنجح في البداية ، ولكن ما إن تسحب المعونة الخاصة حتى يتبدد تأثيرها شيئاً فشيئاً في النظام الأوسع دون أن تترك فيه آثاراً يمكن تمييزها ، ويلفظها النظام بالطريقة التي يلفظ بها السكان الحى المادة الغريبة . وفوق هذا لا يبشر أحد هذه المشروعات باقتصاديات في النظام الضروري لجعل التعليم متاحاً للجميع في المستقبل القريب . وتبدى الدول النامية من ناحية أخرى كل دلالة على أن اعتمادها الأكبر في تعليم شعوبها على الأساليب المألوفة لدى الشعوب الأكثر ثراء ، ولعل الأمل الأكبر في تجنب هذا الاحتمال لا يقتصر على إظهار التناقضات الاقتصادية التي يتضمنها حسب ، بل لتوضيح الأمل المحتمل في الكشف عن اتجاهات مشمرة تؤدي إلى التغيير .

تحديد النظام المدرسى

يمكن تحديد النظام المدرسى الحالى على أنه الاتحاد التأسيسى لأربع وظائف اجتماعية ، هي :

١ - الاهتمام بالرعاية : توفير الأمن والرفاهة للأطفال والمراهقين وصغار البالغين ؛ بالرعاية الوالدية ، ومن ثمة المحافظة على وضع الإعالة فيما يتعلق حتى بالأشخاص الراشدين قانوناً .

٢ - الاختيار للأدوار الاجتماعية والوضع الاجتماعى : تحديد وتوثيق الأهلية للتقدم من خلال النظام المدرسى والعمل في النهاية ، وممارسة حقوق أساسية معينة للواطن ، ولأنواع أخرى من الأدوار الاجتماعية والوضع الاجتماعى .

٣ - تكوين القيمة : تدريس القيم المسلم بها اجتماعياً .

٤ - التعليم القائم على المعرفة .

وبينما لا يمكن فصل هذه الوظائف الاجتماعية فصلاً تاماً بحال من الأحوال ، فإن الشكل الحالى لاتحادها التأسيسى فى النظام المدرسى مسئول إلى حد بعيد عن نواحي القصور التى عزيت آنفاً إلى هذا النظام . وتعطى هذه الوظائف بنوع خاص الأولوية على وجه التقريب فى النظام الحاضر ، بالترتيب الذى أوردناه آنفاً ، ومن ثمة فإن الأولوية الضئيلة نسبياً تنسجم إلى هذا الحد مع اعتبارات التعامى المعرفى تفسر إلى حد بعيد النفقات العالية ، وضعف تحصيل الطلبة التى تتميز به معظم المدارس .

وكذلك تفسر الصراعات بين الوظائف المدرجة إلى حد ما ، نسبى الفائدة والتكلفة بالمدارس ، ومثال ذلك أن الطريقة التى يرتبط بها الآن الاختيار ووظائف التعليم ، تجعل المدرسة تجربة فاشلة ، ومن ثمة ، فهى جهاز عقاب بالنسبة لنصف التلاميذ ؛ ويضطر معظم النصف الآخر إلى اتخاذ أشكال عقيمة تربوياً فى سلوكه للحصول على الإجابة ، وذلك لتفادى عقوبة الهبوط إلى طرف الجانب الأيسر لتوزيع الدرجات .

بدائل للنظام المدرسى الحالى

اتخذت مناقشة البدائل ثلاثة اتجاهات :

١ - إدارة وظائف النظام المدرسى الحالية على أساس تجارى ، أى تسويق الرعاية والاختيار والشهادة والخدمات التلقينية والتعليمية .

٢ - إعادة توزيع هذه الوظائف على الوكالات غير المتخصصة ، مثال ذلك ، عودة الرعاية إلى البيت ، والاختيار لأصحاب الأعمال ، والتلقين للمجموعات الدينية .

٣ - الإصلاح الجذرى لأساس النظام الحالى ، أى الاحتفاظ بالوظائف الأربع فى مؤسسة واحدة ، ولكن مع إنقاص الصراعات فيما بينها ، وأولوية عالية للوظيفة التعليمية .

وقد كشف عن هذه الاتجاهات بعمل قائمة للبدائل النوعية متاحة بالفعل ولعمل هذا كان يقسم عملاء خدمات النظام المدرسى إلى أربع مجموعات بحسب السن وثلاث مجموعات اجتماعية ، ثم تملأ جداول على النمط التالى :

خدمات تعليمية متاحة من الناحية التجارية

السن	الطبقة		
	العليا	الوسطى	الدنيا بالمدن الدنيا بالريف
٢ - ٥			
٦ - ١٢			
١٣ - ١٨			
١٩			

كان ملء فراغ جدول كالسابق كاملا بقدر الاستطاعة ، يعطى فكرة عامة عن الخدمات التعليمية والمواد التى يمكن أن تشتريها الأسرة من مختلف الطبقات الاجتماعية والمواقع الجغرافية لمختلف الأعمار .

وقد ملئت جداول مشابهة ، للتهذيب والرعاية والاختيار ، لا للخدمات المتاحة تجارياً وحسب ، بل للخدمات التى توفرها البيوت وأصحاب الأعمال والاتحادات وغيرها من المؤسسات غير التجارية وغير الربوية .

ويمكن عمل التعليقات الآتية من هذه الجداول :

١ - هناك تجارب تعليمية مشابهة متاحة لأطفال الطبقة العليا فى سن ما قبل المدرسة ولأطفال الطبقة الوسطى فى المدرسة الأولية ، ولأطفال الطبقة الدنيا فى المدرسة الثانوية ، أى أن هناك فيما يظهر تخلفاً يبلغ نحو ست سنوات من مستوى الطبقة الواحدة إلى الأخرى فى القدرة على الانتفاع

بمثل هذه التجارب التعليمية مثل الرحلات القصيرة والموسيقى والكتب والمسرح من نوع معين .

٢ - أما خدمات الاختيار ومنح الشهادات مثل الاختبارات والالتحاق بالفصول المتقدمة والقبول المؤقت ، فقلما تستخدمها الطبقة العليا وبدلاً من استخدامها باختيار الطبقة الدنيا ، وهكذا يقتصر الانتفاع بهذه الخدمات على الطبقة الوسطى الآخذة في الارتقاء .

٣ - الخدمات ذات الطابع الفردي ، أى تعليم صناعة الحياطة ، والتدريب والرعاية ، فهى حق مقصور على الطبقة العليا ؛ وتتميز الطبقة العليا بالإفادة من خدمات الإنتاج الكبير ، إذ لديها فرص تعليمية غير رسمية لاتشاركها فيها الطبقات الأخرى مشاركة كاملة .

٤ - إن جميع الوظائف التى تؤديها المدارس متاحة أيضاً بصورة استغلالية وفى أى مجموعة مؤتلفة ، إما تجارياً أو كوظائف مؤسسات غير تعليمية فى مكان ما من العالم ، إن لم يكن فى أى بلد بعينه .

وتوحى نتائج هذا التمرين بفكرة المسح التجريبي على نطاق واسع يثبت توفر المصادر البديلة من الخدمات التى يكفلها النظام المدرسى فى الوقت الحاضر .

عندما يتحول الاهتمام إلى إصلاح النظام المدرسى تنشأ الحاجة إلى زيادة التحديد بشأن أى أنواع التغيير تشكل الإصلاح أولاً فيجب أن تعطى الأفضلية الكبرى للتقدم المعرفى للفرد . وأهمية توفير الرفاهية العامة للصغار واختيار الأدوار الاجتماعية ، ونقل القيم الثقافية ، أشياء معروفة ، ويتعين على أى تغيير فى النظام المدرسى وضع شروط لأداء هذه الوظائف ، ولكن لا يكون هو وحده المؤهل لأدائها ، فالمدارس من ناحية أخرى هى المؤسسات المتخصصة دائماً فى التنمية المعرفية للأفراد ؛ وفى هذه المرحلة من تاريخ العالم لا يبدو ما هو أقوى حساً من أن تحاول توفير الظروف

القصوى لتطوير عقول الناس جميعاً ، ومن ثمة فحتى لو تقررت ضرورة استمرار المدارس في إعطاء الأولوية للمهن بدلا من التنمية المعرفية فإن هذا يحتاج إلى وسائل أساسية تنمى بحيث تحقق الأهداف المعرفية من التعليم ، يبدو أن الأمر بحاجة إلى مرشد أساسى يمكن أن تستمد منه معايير الإصلاح ، والمحاولة التالية لتحديد التعليم ، قد لا تنجح في ذكر الكثير عن شيء جديد ، ولكننا نأمل في أن تساعد على تطوير لغة عامة بالقدر الكافى للتوفيق بين بعض الآراء المتصارعة . ولاحظ قبل كل شيء أن كثيراً من التعليم غير مخطط له ، ولا يكون التعلم من الطبيعة مباشرة مخططاً إلا إذا كان التلميذ يدرس الطبيعة دراسة متأنية ، أما التعلم المباشر من الثقافة ، فهو غير مخطط مالم يكن بحثاً ، بل ليس كل تعلم مخططاً ، بل ليس كل مخطط يعدّ تعليمياً ، والتعليم الموجه إلى تنفيذ مهام غير تعليمية يحسن أن يسمى تدريباً . والتعليم المخطط الذى ينتهى إلى غرض تعليمى فى المستقبل هو وحده الذى يعرف بكلمة تعليم ؛ ويمكن تلخيص النموذج كما يلى :-

التعلم

١ - التعلم

أ - من الطبيعة

ب - من الثقافة

٢ - مخطط

أ - للتنفيذ (تدريب)

ب - للتعليم (تعليم)

إن التعليم الذى يعرف بأنه تعلم مخطط يدل ضمناً فى حالة الأطفال الصغار على الأقل ، على علاقة بين شخصين ، علاقة بين المدرس ، والتلميذ و دور ، المدرس على أساس النظريات المأخوذ بها فى التعلم ، هو اختيار

مهمة التعلم ، واختيار طريقة التعزيز المناسبة والإشراف على عملية التعلم ، ومع ذلك فما دام الهدف من التعلم هو المزيد من التعلم ، فإن خير تعليم هو ذلك الذى يضاعف التعلم طوال الحياة ، ولا يمكن كتابة برنامج لمدى الحياة إلا تدريجيا ، ويظهر بداهة أن المراحل المتأخرة من البرنامج الأمثل ، يمكن أن يكتبها الدارس وحده ؛ وإذن فهناك غرض واحد للتعليم هو أن يصبح التلميذ مدرسا لنفسه ، أما التوقيت والمظاهر الأخرى للعملية ، واضح أنها من أخطر مظاهر التعليم .

يمكن أن يستمد مضمون المنهج التعليمي من هدف مضاعفة التعلم طوال الحياة إذا سلمنا بأن جميع أدوات تعلم الإنسان يمكن أن تحدد كمجموعة قوانين ، أى طرق تحويل التكلفة الحسية إلى رموز ، والدستور الأكبر لدى الإنسان هو اللغة الطبيعية مثل القراءة والكتابة التى تكتسب فى البيت فى صورتها الشفوية . ويبدو أن الإحاطة باللغة الطبيعية كالقراءة والكتابة ، تلى أهم أدوات التعلم لأنهما أساساً يزودان أولئك الذين يتقنونهما بجهاز تذكر ثانوى طويل الأجل ، جمعى كما هو فردى ؛ وربما تصبح لغة الحاسبة الإلكترونية فى المستقبل ، فى أهمية القراءة والكتابة لأسباب مماثلة .

يلي هذه الإحاطات فى الأهمية ، اللغات الثانوية الكبرى الخاصة بالرياضيات والعلوم ، والفنون ، ثم ما بعد اللغات الكبرى مثل علم اللغة وفلسفة للعلوم الخ . . وأخيرا يأتى مع دستور التعلم والإحاطة عدة نظم قيمة مرتبطة بالتعلم المعرفى ، ولا بد أن تنتقل انتقالا إيجابيا عن طريق التعلم الرسمى ، فأحداها مجموعة قيم ترتبط هى نفسها بوضع القوانين والأخرى أقل سهولة فى تحديدها وهى تلك المجموعة من القيم التى تحافظ على العلاقات السليمة بين الحقائق والقيم ،

وتحدد الفقرات السابقة بطريقة تعميمية ومبدئية للغاية ، الأوليات التى يجب أن تحكم النظام المدرسى الذى يقصد إصلاحه .

احتمالات الاقتصاد في التعليم

من المشكلات التي تذكر في البداية ، أن معظم سكان العالم لا يمكنهم تحمل نفقات التعليم حتى في أدنى مستويات الإنفاق مع وجود النظم المدرسية الراهنة ، وواضح ، بصرف النظر عن الإصلاحات الأخرى ، أن الاقتصاديات في التعليم لابد أن تتحقق إذا كانت جماهير العالم لا تظل جاهلة ، واهنة اقتصادياً وسياسياً ، ومتزايدة معدد بسرعة . ولا بد أن تقع الاقتصاديات التعليمية في فئة من هذه الفئة .

١ - تخفيض الوقت اللازم لتحقيق الأهداف التعليمية .

٢ - تخفيض في تكاليف وحدة الطاقات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف

٣ - التخفيض في تكلفة كل تلميذ ، أو بالعكس ، زيادة عدد التلاميذ المخدمين ، بحسب وحدة الطاقة

فتحت رقم (١) مثلاً ، الوقت المطلوب لتنفيذ الأهداف التعليمية ، يمكن أن ينخفض بواسطته :

أ - وضع أهداف تعليمية أقل أو أصغر .

ب - وضع أهداف أقل أو أصغر للرعاية أو الاختبار أو التلقين .

ج - تحقيق الأهداف بكفاية أكبر .

ويتضمن وضع أهداف تعليمية أقل ، تخفيضاً في المنهج ، وليس يمكننا وحسب . بل من المرغوب فيه رغبة شديدة في كثير من الاعتبارات ، وللمدرس النموذجي بالمدرسة الأولية اليوم ستة موضوعات يجب أن يدرسها مع ستة أغراض إلى إثني عشر غرضاً تعليمياً لكل موضوع في كل نصف عام دراسي ، ومع ثلاثين تلميذاً إذا كان التعليم ذى الطابع الفردي سيعطى أكثر من مجرد الخدمة الشكلية ، فيكون لدى هذا المدرس على الأقل ١٨٠

غرضنا تعليمياً خاصاً للتنفيذ في كل نصف عام دراسي ، وواضح أن هذه مسئولية مستحيلة على الوجه الذي تنظم عليه المدارس في الوقت الحاضر .

والأهداف التربوية الأقل شأنًا من ناحية أخرى غير موضحة ، وتحتاج أهداف تعلم القوانين الأساسية وعملية التحويل إلى رموز ، إلى رفعها إلى المستويات التي تضمن استخدام المهارات التي نحن بصددتها كأدوات لمزيد من التعلم ، ولا يكون هذا ملائماً إلا إذا أمكن عمل اقتصاديات تعويضية — إذا أمكن مثلاً تخفيض عدد ومستوى الأهداف الخاصة بالرعاية والاختيار والتلقين ؛ ويبدو هذا ممكناً ، ويحتمل أن يكون التلاميذ أحسن حالاً بكثير في حالة قضاء ساعات أقل في حجرة الدراسة وفي مكان أقل تعقيداً ؛ واختيارات وتقديرات وتصنيفات مع تدريس قيمى أقل تخطيطاً وهو ما يحذف معظمه في حالة مدرسة اليوم .

ويهيء إعادة ترتيب الواجبات الخاصة بالتعلم فرصاً كبرى لتحقيق الأهداف التعليمية تحقيقاً أكثر كفاية ، وبخاصة إذا كانت حياة الدارس كلها تستخدم كأساس لإعادة الترتيب ويتعلم الكبار القراءة مثلاً في جزء من عشرة أجزاء من وقت المدرسة الذي تستغرقه في تعليم الأطفال ، وإن كان الأطفال أمرع تعلماً إذا انتظر المرء حتى يصبحوا على استعداد . أو استخدم طرقاً فنية مختلفة في سن مبكرة .

وتدل حوافز التحصيل النوعي أيضاً على تخفيضات كبيرة في الوقت الضروري للتعلم ، ويمكن أن يكون لإعانات تعلم القراءة إلى مستوى معين من المهارة ، التي يمكن دفعها للمعلم أو لأحد الوالدين أو التلميذ أو أى شخص مسئول عن التعلم ، تأثير قوى حتى في محيط النظام المدرسي الحاضر . وقد تكون القراءة اليومية بالنسبة لصغار الأطفال وسيلة ، لا لكسب مثل هذه الإعانات وحسب ، بل أيضاً لإرسال جميع الأطفال إلى المدرسة للتعلم .

والتخفيض في تكاليف الوحدة وهى النوع الثانى من الاقتصاد الذى

د كرناء آفناً ، يمكن الوصول إليه بإحلال الموظفين ذوى المرتبات الصغيرة محل المدرسين ذوى التدريب المهنى لإنجاز المهام غير المهنية ، ويمكن أيضاً الحصول على تخفيض تكلفة التعليم عن طريق الوسائل الجمعية ، وبنقل عبء التعلم من المدرسين إلى المواد التى تخضع للاقتصاديات ذات القياس .

وكمثال للمرتبة الثالثة من الاقتصاديات المذكورة آنفاً ، تستخدم تلاميذ كتلاميذ طريقة لانكستر الإنجليزية English Lancastrian System ، التى أصبحت تعرف الآن باسم طريقة لانكستر الابتدائية الإنجليزية التى بلغت فيها نسب التلاميذ إلى المدرس ٢٥٠ ، وليست هذه النسب غير معقولة فى نظام حديث خال من عيوب النظام الأسمى .

لقد ذكرت أمثلة كافية لتوضيح أن اقتصاديات التعليم ذات المجال البالغ الاتساع ممكنة ، ومن أجل قابليتها للتطبيق نتساءل عما تقتضى من من تفضيحات ، وعما إذا كانت الخطط الموجودة قادرة على ضمان تبنيها بنجاح .

موجز لمتغيرات الخطة

هناك أربعة مهام يمكن نميزها فى مناقشة الخطة :

- ١ - التعرف على المصالح التى يخدمها النظام المدرسى القائم .
- ٢ - التعرف على المجموعات التى يخدمها تغير النظام الحاضر ، والتعرف على الدوافع التى يوجه إليها النداء .
- ٣ - التعرف على المعتقدات الوثيقة الصلة بنظام المدرسة الراهن .
- ٤ - عمل مسح لخطط التحرك الممكنة .

أما فيما يتعلق بالمهمة الأولى ، فإن النظام المدرسى الحالى يساعد أولاً فى ضمان تعاقب أطفال الطبقة الوسطى فى مستويات اجتماعية لا تقل عن مستوى آبائهم ، وهو يريح الآباء من الطبقة الوسطى من كل شىء إلا من القرارات

الرؤية الخاصة بمستقبل أطفالهم ، كما تخلصهم جزئياً من مسؤولية رعايتهم ، ويتخلص الجيل الأسبق أيضاً بواسطة هذا النظام المدرسى من بعض تأثير الصغار على العملية السياسية ، كما يسان جزئياً أعضاء القوة العاملة الأكبر سناً من منافسة الصغار . وهناك أمثلة أخرى لمصالح مجموعات خاصة من السكان ، يساعدنا النظام المدرسى الحالى ، ويمكن أن تتوسع فى الفكرة المذكورة آنفاً ، ولكن هذا لا يمكن أن يقال على وجه التأكيد إلى أن يعمل استقصاء منظم لمثل هذه المجموعات من السكان وللمصالح التى تربطهم بالنظام المدرسى .

وإذا تحولنا إلى المهمة الثانية التى ذكرناها آنفاً ، فإن تخطيط طريقة لإيجابية تتألف من مجموعات مماثلة من قوائم استقصاء للسكان مثل التلاميذ والآباء والمدرسين والمديرين وأصحاب العمل ومن إليهم ، يشدج كل منهم وفقاً للمصالح التى يمكن أن يخدمها استبدال أو إصلاح النظام المدرسى الحالى . فصالح التلاميذ كما يقدرونها بأنفسهم يمكن أن يخدمها مثلاً خفض ساعات الفصل إلى النصف ، أو دفع مصروفات مقابل الحضور إلى المدرسة ، ويمكن أن يخدموا بطرق أخرى متنوعة . أما مصالح بعض الآباء على الأقل فيمكن أن تخدم بزيادة معدل تعلم أطفالهم ، وزيادة الاستمتاع بالعمل المدرسى الخ ويسهل التعرف على بعض مصالح دافعى الضرائب وأصحاب العمل المحتملة وغيرها على السواء ، وأول خطوة فى وضع خطة جادة وإيجابية هى تصنيف وتحقيق قائمة مفصلة لمثل هذه المصالح مجموعات السكان ذات الشأن .

وتتضمن المهمة الثالثة نوعاً آخر من التخطيط وإن كان مماثلاً له ، وهو يتعلق بالمعتقدات أكثر منه بمصالح مجموعات العملاء أو الزبائن ، فعظم الآباء يعتقدون مثلاً أن أطفالهم يتعلمون نتيجة لحضورهم إلى المدرسة أكثر مما يتعلمون فى الواقع ، ولكثيرون من أصحاب العمل ثقة أكبر مما ينبغى فى سنوات الدراسة كعيار للاختيار ، ويعتقد معظم التلاميذ أن تعلم الرياضيات

أو لغة أجنبية أصعب مما هو في الواقع ، إن عمل استقصاء منظم لهذه المعتقدات يتعلق بقيمتها الحقيقية قد توحى بتنظيم خطة للتحرك شبيهة بتلك المتعلقة بالمصالح .

والمهمة الرابعة تتخطى نطاق البحث إلى تفسير نتائج البحث في تخطيط العمل ؛ فإن خطة التحرك تأتي منطقياً بصورة مباشرة من مثل هذا الترتيب للاحتتمالات كما أوجزنا في الفقرات السابقة . ولخدمة المصالح الاقتصادية ومصالح الآباء من الطبقة الدنيا مثلاً يمكن أن يقترح المرء وضع رصيد لكل طفل عند مولده يستطيع أن ينفق منه الوالدان على الأهداف والخدمات التعليمية التي هي من محض اختيارهم ، ويرون مثل هذا الاختيار بطبيعة الحال لمصالح أولئك الذين يقدمون هذه السلع والخدمات إن منح الإعانات مقابل إنجازات تعليمية نوعية وتعيين الواجبات الدراسية للأطفال وإفساح السوق لكي يشتري الآباء الخدمات المهنية مباشرة من المربين ، كل هذه تعد أمثلة أخرى لخطة التحرك الموحية بذاتها كوسيلة لإغراء للمصالح الخاصة بمجموعات معينة .

تخطيط تمهيدى لعمل المستقبل

واضح من التخطيط التمهيدي السابق أن شيئاً لم يعمل أكثر من الكشف عن نظرة شاملة ، وقد تحدد النظام المدرس الحالي ، وكشف عن جذور عقباته ، وأشير إلى وجود ضروب شتى من بدائل النظام الحالي ، وأخيراً وضع تخطيط تمهيدى ، وتصنيفى واستراتيجى منظم ، لتحقيق البدائل التي عمل لها التخطيط ، ويمكن أن يكون من الأهمية بمكان أيضاً تلخيص ما لم يعمل بعد . ولم يكن هناك التزام بنظرية عن التعلم أو تنشئة طفل أو علم التربية ، كما اجتنبت أيضاً أية فكرة عالمية ، أى اجتنبت أية نظرية تعليمية مستمدة من قيم غير قيم التعلم نفسه . إن بدائل النظام المدرسى الحالي تكون

مقبولة طالما أنها تتضمن حداً أدنى لوحدة النفقات ، يخدم أكبر عدد من الناس خدمة فعالة ، ويبشر بقدر أوفر من التعلم طوال حياة التلاميذ . وفوق هذا ، فإن هناك مجموعة بدائل يمكن ألا تكون أبسر منالاً وحسب ، بل يمكن أن تنتج على المدى الطويل تعليمًا أفضل من الحل ، المثالي ، .

ولتفصيل وتعزيز البدائل في التعليم طوال العامين التاليين عن طريق استمرار الحلقات الدراسية ، فإن المؤلف وزملاؤه يعزمون عمل ما يأتي :

١ - معاودة أكثر شمولاً ، لبعض العمل الذي أنجز . مثل القيام بمسح مستمر لما كتب في الموضوع للتوصل إلى قوائم كاملة وموثقة ، من المدارس ، ومن المصادر البديلة ، عما يتاح من السلع والخدمات التي يوفرها الآن النظام المدرسي .

٢ - تنفيذ التخطيط التمهيدى السابق والقيام بمحاولة التحليل للمصالح الاقتصادية والسياسية والوضع الاجتماعى بصورة منظمة والربط بين النظام المدرسى الحالى والبدائل المحتملة له ، وكذلك القيام بتحليل مماثل للمعتقدات السائدة عن النظام المدرسى الحالى ، وفيما يتصل بالبدائل المحتملة ، فهذه التحليلات يمكن أن تركز على المعرفة وحكم المشتركين فى حلقة النقاش ، وعلى فحص ما كتب فى الموضوع .

٣ - التوصل إلى تصميمات مبدئية وتوصيات للدراسات التجريبية التى يمكن أن تكشف باختيار عينات مناسبة من السكان عن المستجيبين للمصادر الحقيقية الخاصة بالسلع والخدمات التربوية ، وعن معرفتهم المستمدة من مصادر أخرى وعن معتقداتهم فيها ، وعن تعقيدات مصالحهم فى النظام المدرسى الحالى ، والبدائل المحتملة له .

ومن المحتمل أن ترتب مثل هذه العينات السكانية لا بحسب السن والجنس

والطبقة الاجتماعية وحسب ، بل وفقاً لتصنيفات وظيفية مثل : طالب — والد — معلم — مدير — دافع ضرائب — صاحب عمل .. الخ .

٤ — التوسع في تحليل التعلم المخطط وغير المخطط والتدريب والتربية ، وتتبع فكرة التعبير عن الأغراض التربوية على أساس مجموعات القوانين ، والرموز ، والنظم القيمية المرتبطة بها بطريق مباشر ، وليس الاهتمام التوصل إلى نظرية رسمية كحصول نهائية ، ولكن عمل إرشادات لتحسين ممارستنا للتربية .

٥ — محاولة الإجابة على مثل هذه الأسئلة بصورة منتظمة كما يلي :

(أ) لماذا يظل المدرس وحجرة الدراسة والتلاميذ المتجانسون النموذج البنائي أو التركيبي في النظام المدرسي ؟

(ب) لماذا يستمر تنظيم هذا النموذج في طبقات بعضها فوق بعض ؟

(ج) لماذا يظل المدرسون المصدر المباشر الأكبر للتعليم ؟

(د) لماذا ينظر إلى التعليم بدرجة متزايدة على أنه الشغل الشاغل للشباب طوال الوقت ، وعلى مدى فترة طويلة من السنين ؟

(هـ) لماذا تضطلع المدارس بعدد كبير من وظائف التدريب ؟

(و) لماذا يعطى أصحاب العمل مزيداً من الوزن للتعليم ؟

إن مثل هذه المفاهيم بوصفها تخلفاً ثقافياً لا تفسر هذه الظواهر تفسيراً مناسباً ، بل ربما تظل الإجابات بالآخرى كأمثلة في جوانب غير مستكشفة من التحليل الوظيفي السابق للنظام المدرسي ، ويمكن من ناحية أخرى أن يكون من الضروري توسيع التحليل بحيث يضم وظائف إضافية أو معدلة أو مستبدلة . ومرة أخرى لا يرجع سبب العمل إلى إيجاد نظرية ملائمة للنظام التربوي في حد ذاتها ، بل لأن أي فهم أفضل للنظام سيكون أداة فعالة للتغيير المنظم .

٦ - محاولة تحديد وتوضيح السمات الأساسية والمعاني التي يتضمنها عدد محدود من بدائل النظام المدرسى ، وإلى أن يتم ذلك لا يمكن أن يعمل غير تقييمات غامضة للتيسيرات التعليمية والمصالح والمعتقدات المتوافقة ، ومع ذلك ، فإن هذه المهمة صعبة وهامة فى نفس الوقت . ولا ينتظر منها أكثر من نجاح محدود .

٧ - النوصل إلى توصيات محددة للبحث وللإدارات التشريعية والحكومية ، والعمل السياسى والملازم ، ويحتمل ألا يكون من المجدى محاولة التخمين عن ماهية هذه التوصيات . وهناك أمثلة ممكنة أشير إلى معظمها فى الموضوع السابق ، وتشمل :

١ - النهوض بالمدارس التى تعمل للربح .

٢ - نقل الأعمال التدريبية إلى أصحاب العمل .

٣ - الحسابات التعليمية أى توسيع مجال العمل القائم على الإعانات المالية (المساعدات التى تمنحها لدوى الخبرة الطويلة حكومة الولايات المتحدة) لعامة الشعب ولكل مستويات التعليم المدرسى .

٤ - الإعانات التى تدفعها الحكومة للأفراد نظير إنجازات تعليمية خاصة .

٥ - التركيز على تدريس التصنيف ، ومهارات الرموز .

٦ - نقل وظيفة التعليم من المدرسين إلى المواد التعليمية .

٧ - الانفصال التأسيسى فى الرعاية والاختيار والتلقين والتعليم المعرفى .

٨ - إخراج المدرسين من المدارس ، وإحلال علاقتهم بها بأخرى على غرار العلاقة الموجودة بين الأطباء والمستشفيات .

ليست هذه الأفكار مبتدعة ، ولم تخضع للتحليل النقدى ، والغرض الأول من مواصلة الحلقة الدراسية هو إخضاع مثل هذه الأفكار لندقيق

الأشخاص القادرين على تحسينها أو رفضها أو إحلال غيرها محلها والقادرين كذلك على النهوض ببنى الأفكار التي تساعد على الحصول على إجماع معقول .

ولا يمكن مع ذلك ، تقييم الأفكار ولا تطبيقها في الصيغة الموجزة التي أوردناها آنفاً ، فكل شيء يعتمد مثلاً على أنواع المدارس التي تدار بقصد الربح : ماذا تدرس ، ومن يديرها ، وكيف تشجع ، وماذا يعمل أيضاً غير هذا ، والغرض الثاني من الاستمرار في الحلقة الدراسية هو إيجاد مثل هذه الأفكار في شكل يجعل التقييم والاختيار في حيز الإمكان ؛ ويعتمد قدر كبير أيضاً على ما إذا كانت مجموعة التوصيات تشكل مجرد قائمة ، أو نموذجاً متماسكاً . إن التحليل المنظم والمجموعة المتكاملة من التوصيات لهما دون غيرها فرصة التغلب على المشكلة ، وواضح أنه ليس في الإمكان عمل توصيات كهذه على أساس ما تم عمله حتى اليوم .